

Distr.: General
7 July 2010
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

البند ٥٦ من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة: إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

رسالة مؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم لباراغواي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه، نيابة عن حكومة جمهورية باراغواي، رئيسة مجموعة الدول النامية غير الساحلية، الإعلان الذي اعتمده اجتماع مجلس وزراء التجارة في البلدان النامية المعقود في مملكة سوازيلند يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ (انظر المرفق). وأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ونص الإعلان بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٥٦ (ب) من جدول الأعمال.

(توقيع) خوسيه أنطونيو دوس سانتوس

السفير

الممثل الدائم

رئيس مجموعة البلدان النامية غير الساحلية



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لباراغواي لدى الأمم المتحدة

إعلان إزولويني الذي اعتمد في الاجتماع الثالث لوزراء تجارة البلدان النامية غير الساحلية المعقود في إزولويني، مملكة سوازيلند، يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩

نحن، وزراء التجارة في البلدان النامية غير الساحلية، المجتمعين في إزولويني، مملكة سوازيلند، يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩،

إدراكاً منا للتحديات الإنمائية التي تواجه بلداننا بسبب العائق الجغرافي الناشئ عن افتقارها إلى منفذ بري إلى البحر وما يترتب على ذلك من صعوبات جمة في تحقيق الاندماج الفعلي لاقتصاداتنا في نظام التجارة المتعدد الأطراف،

وإذ نجتمع في وقت يواجه فيه الاقتصاد العالمي مجموعة من الأزمات، وبخاصة الأزمة المالية والاقتصادية، وهو ما يعوق التنمية الاقتصادية لبلداننا من خلال جملة أمور، منها الانخفاض الحاد في التجارة الدولية، وتزايد النزعة الحمائية، والتراجع الكبير في التحويلات، والانكماش الملحوظ في الاستثمار الأجنبي المباشر وأسواق الائتمانات، فضلاً عن ازدياد احتمالات تخفيض المساعدة الإنمائية الرسمية. ونتيجة لذلك، يتعين على بلداننا النامية غير الساحلية التغلب على تباطؤ النمو الاقتصادي الذي قد يؤدي إلى ارتفاع مستويات الفقر ويزيد من احتمالات عدم بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ذات الأهمية الحاسمة،

وإذ نسلم بأنه وإن كانت بلداننا غير مسؤولة عن الأزمة المالية والاقتصادية، فإننا نظل من أشد المتضررين من آثارها في التجارة الدولية، والتدفقات المالية العالمية، والتعاون المتعدد الأطراف،

وإذ نؤكد من جديد إيماننا بمزايا نظام تجاري متعدد الأطراف غير تمييزي تحكمه القواعد، وبيئة تجارية يمكن التنبؤ بها، مما يراعي البعد الإنمائي للتجارة الدولية، ويستجيب لاحتياجات البلدان النامية، ولا سيما البلدان الضعيفة جداً،

وإذ نشدد على أهمية البعد الإنمائي لبرنامج عمل الدوحة والتزام أعضاء منظمة التجارة العالمية بالتوصل إلى حل نهائي يتفق مع احتياجات البلدان النامية المتصلة بالتجارة،

وإذ نسلم بأن البلدان النامية غير الساحلية المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية تشكل مجموعة شديدة الضعف، وبأن هذه البلدان تواجه تحديات في سياق إجراءات انضمامها إلى المنظمة،

وإذ نشير إلى الاجتماعين الناجحين السابقين لوزراء التجارة في البلدان النامية غير الساحلية المعقودين تباعاً في باراغواي عام ٢٠٠٥ ومنغوليا عام ٢٠٠٧ ووثيقتيهما الختاميتين، ومنهاج أسونسيون لجولة الدوحة للتنمية، وإعلان أولان باتور،

وإذ نشير إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي أقر فيه رؤساء الدول ورؤساء الحكومات بالاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، ونحث مقدمي المعونة على أساس ثنائي وعلى أساس متعدد الأطراف على زيادة المساعدة المالية والتقنية المقدمة إلى هذه الفئة من البلدان لمساعدتها على التغلب على العوائق الجغرافية،

وإذ نشير كذلك إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وقرارات الجمعية العامة ١٨٠/٥٦، و ٢٤٢/٥٧، و ٢٠١/٥٨، و ٢٤٥/٥٩، و ٢٠٨/٦٠، و ٢١٢/٦١، و ٢٠٤/٦٢، و ٢٢٨/٦٣ المتصلة بالاحتياجات والمشاكل التي تتفرد بها البلدان النامية غير الساحلية،

وإذ نشير أيضاً إلى برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وإعلان ألماتي الوزاري، وإلى نتائج اجتماع استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨،

وإذ نشير كذلك إلى البيان الوزاري الذي اعتمده وزراء التجارة في البلدان النامية غير الساحلية في إطار مؤتمر الأونكتاد الثاني عشر، المعقود في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، في أكرا، غانا،

نعلن ما يلي:

الأزمة الاقتصادية العالمية

١ - نعرب عن قلقنا البالغ إزاء الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة المالية والاقتصادية الحالية، وخاصة الأثر الناجم عنها فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية.

٢ - ندعو شركاءنا في التنمية الشائين والمتعددي الأطراف أن ينفذوا على نحو كامل التدابير والإجراءات المتفق عليها في الاجتماعات الرفيعة المستوى التي عقدت في الآونة الأخيرة، وبخاصة مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، فضلا عن مؤتمري قمّي لندن وبيتسبرغ لمجموعة الـ ٢٠ (٢٠٠٩)، للتغلب بسرعة على الأزمة الاقتصادية العالمية، وإرساء أسس التعافي المستدام للجميع، وبخاصة أشد الفئات ضعفا، كالبلدان النامية غير الساحلية.

٣ - نشجب جميع التدابير الحمائية التي قد تضيق باب الوصول إلى الأسواق في وجه منتجات البلدان النامية غير الساحلية، وندعو إلى إجراء مفاوضات تجارية متعددة الأطراف تكون بناءة وذات توجه إنمائي لإنعاش التجارة العالمية. وندعو أيضا شركاءنا في التنمية الشائين والمتعددي الأطراف إلى الوفاء بالتزامهم الإنمائية، واتخاذ إجراءات حاسمة لدعم البلدان النامية غير الساحلية للحفاظ على المكاسب الإنمائية التي تحققت في العقود الماضية بعد جهد جهيد.

المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف

٤ - نؤكد الدور الحاسم لتسخير التجارة الدولية والاستثمار لأغراض تنمية ونمو البلدان النامية غير الساحلية. ونرحب بالتزامات واشنطن (٢٠٠٨)، ولندن (٢٠٠٩)، وبيتسبرغ (٢٠٠٩) التي قطعتها مجموعة الـ ٢٠ بالامتناع عن زيادة الحواجز أمام الاستثمار والتجارة في السلع والخدمات والقيام على وجه السرعة بتصحيح أي من هذه التدابير بما يتفق مع قواعد منظمة التجارة العالمية. ونحث أعضاء منظمة التجارة العالمية على أن يحتتموا المفاوضات الجارية في إطار برنامج الدوحة الإنمائي بحيث يصبح بالإمكان معالجة التدابير الحمائية الآخذة في الظهور. غير أننا نسلم بأهمية اتباع سياسة تفرد حيزا للبلدان النامية غير الساحلية، وتسمح لها باستخدام التدابير التجارية والمالية لأغراض التنمية. ونرحب أيضا بعملية رصد تعزيز التدابير التي يتخذها أعضاء منظمة التجارة العالمية في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية.

٥ - ندعو جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى تعجيل المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف المعقودة في إطار جولة الدوحة ووضع أهداف التنمية من جديد في صميم المفاوضات. وندعو إلى مشاركة جميع الأعضاء على نحو كامل وديمقراطي، وإلى عملية تفاوض شفافة ومتعددة الأطراف تنطلق من القاعدة، ويقودها الأعضاء، ليتسنى التوصل إلى خاتمة ناجحة ونتائج طموحة ومتوازنة وعادلة تكفل فيما تكفل تحسين

فرص الوصول إلى الأسواق الزراعية وغير الزراعية لتصدير منتجات البلدان النامية غير الساحلية.

٦ - نحث جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية على الاتفاق على إجراء استعراض شامل للمسائل المتصلة بتجارة البلدان النامية غير الساحلية. وسيحاول هذا الاستعراض المزمع إجراؤه تحت رعاية المجلس العام، التوصل إلى تدابير ملموسة يمكن اتخاذها بهدف التخفيف من الآثار السلبية على التنمية في بلداننا، وتسهيل تنمية القدرات الإنتاجية والتنويع الاقتصادي في بلدان منطقتنا.

٧ - نكرر تأييدنا للاقتراح الذي قدمه أعضاء المبادرة القطاعية لصالح القطن، المتعلقة بتخفيض الإعانات المحلية التي تخل بقواعد السوق العالمية للقطن. ونحث أيضا أعضاء منظمة التجارة العالمية على اتخاذ تدابير لتحسين وصول المنتجات القطنية ومشتقاتها إلى الأسواق. وينبغي أن تكفل نتائج المفاوضات الزراعية قيام الأعضاء القادرين في منظمة التجارة العالمية باتخاذ إجراءات مشتركة لوضع آلية للتصدي للخسارة في الإيرادات التي تواجهها الدول الضعيفة المنتجة للقطن نتيجة انخفاض أسعاره في الأسواق الدولية بسبب الإعانات المخلة إلى حد بعيد بقواعد السوق.

٨ - نشترك مشاركة فعالة في المؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ في جنيف.

تيسير التجارة

٩ - نؤكد أهمية مفاوضات تسهيل تجارة البلدان النامية غير الساحلية، وكفالة أن يتضمن اتفاق تيسير التجارة في الوثيقة الختامية لجولة الدوحة للتنمية تعهدات ملزمة تضمن حرية العبور، فضلا عن تسريع نقل البضائع والإفراج عنها وتخليصها. ويجب أن يكون الهدف النهائي تخفيض تكاليف المعاملات، بعدة وسائل، منها تقليص المدة الزمنية للنقل، وزيادة التيقن في مجال التجارة العابرة للحدود.

١٠ - نحرص على أن تعالج الوثيقة الختامية أيضا على النحو المناسب مسألة المعاملة الخاصة والتفضيلية، والمساعدة التقنية، وبناء القدرات وفقا لقرار المجلس العام الوارد في المرفق دال والمؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤. ونعمل من أجل أن تجري مفاوضات تيسير التجارة مداولات بشأن إدخال تحسين جوهرية على المواد الخامسة والثامنة والعاشرة من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة.

الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

١١ - ندعو إلى تعزيز المساعدة والمعونة المقدمتين إلى تجارة البلدان النامية غير الساحلية التي لا تزال خارج النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على قواعد، وتريد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ونشدد على ضرورة أن تراعى في عملية انضمام تلك البلدان إلى منظمة التجارة العالمية مستويات التنمية في كل منها واحتياجاتها الخاصة والمشاكل الناجمة عن العائق الجغرافي المتمثل في كونها بلدانا غير ساحلية. ونعمل من أجل تمتع البلدان النامية غير الساحلية المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية بجميع الأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية الواردة في اتفاق الغات وجميع اتفاقات المنظمة.

تعبئة الموارد

١٢ - ندعو شركاءنا في التنمية على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف إلى مواصلة زيادة حجم التزاماتهم بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية غير الساحلية وألا يكتفوا بالإبقاء على مستوياتها الحالية.

١٣ - نطلب تسريع عملية تنفيذ برنامج المعونة من أجل التجارة بما يولي اهتماما كافيا للاحتياجات والمتطلبات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية. فالبلدان النامية غير الساحلية تولي اهتماما كبيرا لبرنامج المعونة من أجل التجارة، وتلتزم بتعزيز مشاركتها في عملية الرصد لزيادة توضيح احتياجاتها التجارية وأولوياتها التي تتطلب دعما. وتشمل مجالات الدعم المستهدفة بناء القدرات لأغراض صياغة السياسات التجارية، والمشاركة في المفاوضات التجارية، وتنفيذ الاتفاقات الدولية، وبخاصة في مجال تعزيز القدرات الإنتاجية بهدف زيادة القدرة التنافسية لمنتجات البلدان النامية غير الساحلية في أسواق الصادرات.

١٤ - ندعو الأعضاء إلى التسليم بوجود روابط واضحة بين مبادرة المعونة من أجل التجارة، وتطوير الهياكل الأساسية للتجارة، وتنفيذ تدابير تيسير التجارة. فمن الأهمية بمكان بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية أن يواصل شركاؤنا في التنمية الثنائيون والمتعددو الأطراف زيادة دعمهم لمشاريع دمج هذه العناصر. ونحن ملتزمون بزيادة ملكيتنا لهذه المبادرة بزيادة إدراج التجارة في التيار الرئيسي لاستراتيجياتنا الإنمائية الاقتصادية الوطنية والإقليمية. ونظرا لأهمية التجارة الإقليمية لبلداننا واعتمادنا على دول العبور فيما يتعلق بالتجارة مع البلدان التي توجد خارج منطقتنا، نحث على تعزيز

البعد الإقليمي للمعونة من أجل التجارة من خلال إشراك الشركاء الإقليميين، بما في ذلك مصارف التنمية ومقدمو المعونة على أساس ثنائي.

١٥ - نسلم بدور الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمكنه أن يساعد في تسريع التنمية والحد من الفقر من خلال توفير فرص العمل، ونقل المعارف الإدارية والتكنولوجية وتدفقات رؤوس الأموال التي لا تنشأ عنها ديون، فضلاً عن دوره الرئيسي في توفير الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات والمرافق العامة. وندعو البلدان المصدرة لرأس المال إلى دعم الجهود التي تبذلها بلداننا لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، واعتماد وتنفيذ حوافز اقتصادية ومالية وقانونية لتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلداننا.

التحديات الجديدة والناشئة

١٦ - نعرب عن قلقنا إزاء التحديات الجديدة والناشئة التي ستواجه البلدان النامية غير الساحلية على نحو متزايد في الأجلين القريب والمتوسط، والتي يمكنها أن تفوت علينا فرص تحقيق التنمية. وندعو شركاءنا على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف، وكذلك المنظمات الدولية ذات الصلة، إلى مساعدة البلدان النامية غير الساحلية في جهودها الرامية إلى تذليل هذه التحديات الجديدة والناشئة من قبيل الأثر الذي يتركه أثر تغير المناخ والهجرة على القدرة التنافسية التجارية والقدرات المؤسسية للبلدان النامية غير الساحلية، وهي التحديات التي لم يتعرض لها برنامج عمل المائي.

١٧ - نشجع المنظمات الدولية المعنية على مساعدة بلداننا على تحسين إلمامها بالآثار التي يتركها تغير المناخ عليها، ووضع تدابير لمواجهة آثاره السلبية. فتغير المناخ يمكن أن يقوض الجهود الدولية الرامية إلى الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأشد بلدان العالم فقراً هي أشدها تضرراً حتى الآن وأقلها استعداداً لمواجهة تحدي التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، كما يتبين من الفيضانات التي عصفت في الآونة الأخيرة ببلدان نامية غير ساحلية في غرب أفريقيا. وقد بدأت الآثار الضارة لتغير المناخ تكشف عن نفسها في بلداننا عبر قنوات شتى، بما في ذلك الآثار المترتبة في الإنتاج الزراعي، والأمن الغذائي، والإجهاد المائي، وتآكل التنوع البيولوجي والصحة البشرية. ونحيط علماً في هذا الصدد بمؤثر تغير المناخ الذي سيعقد في كوبنهاغن. ونحن كببلدان نامية غير ساحلية معرضون لأثر تغير المناخ. ولذلك، ندعو هذا الاجتماع إلى الإقرار بالخطر الجسيم الذي يشكله تغير المناخ، والتصدي لمشاكله وتحدياته التي تشمل بلداننا بوجه خاص.

ترتيبات التعاون المتعدد الأطراف

١٨ - ندعو الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن يعزز، عملاً باتفاق أكرا وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، قدرة الأونكتاد المؤسسية والتنفيذية من أجل التصدي للتحديات الإنمائية المعقدة والشديدة التي تواجه البلدان النامية غير الساحلية.

١٩ - نعرب عن تقديرنا لمكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجان الاقتصادية الإقليمية للأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، ومركز التجارة الدولية، والبنك الدولي، ومقدمي المعونة الثنائية، ومصارف التنمية الإقليمية، ووكالة المعلومات والتعاون في مجال التجارة الدولية على دعمهم المستمر لبلداننا، وعلى تزويدها بمساعدة قيمة ومعلومات مبكرة عن المسائل ذات الصلة بالتجارة وغيرها من المسائل التي تهم بلداننا النامية غير الساحلية بوجه خاص.

٢٠ - نطلب من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما الأونكتاد، ومكتب الممثل السامي للأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجان الاقتصادية الإقليمية للأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى، وبخاصة البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية، أن تقوم، كل في إطار ولايته، بتعزيز تنفيذ برنامج عمل ألماتي والنتائج المستخلصة من استعراض منتصف المدة.

٢١ - نطلب كذلك من مكتب الممثل السامي للأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجان الاقتصادية الإقليمية للأمم المتحدة، واللجان الاقتصادية الإقليمية للأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، ومركز التجارة الدولية، ووكالة المعلومات والتعاون في مجال التجارة الدولية، أن تواصل مساعدة البلدان النامية غير الساحلية في جهودها الرامية إلى المشاركة بفعالية في المناقشات والمفاوضات التجارية الدولية، بما في ذلك في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية والمحافل الأخرى لمنظمة التجارة العالمية.

٢٢ - نرحب بالمؤسسة الدولية للفكر والبحث بشأن البلدان النامية غير الساحلية التي أعلن في منغوليا عن إنشائها، وافتتحها الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩ في أولان باتور، وذلك بهدف تعزيز القدرة التحليلية لبلداننا، وتوفير بحوث

منجزة محليا لتلبية احتياجاتنا الخاصة، وبذل أقصى الجهود المتضافرة لتنفيذ برنامج عمل ألماتي والأهداف الإنمائية للألفية تنفيذا كاملا وفعالا. ونتوقع أن تسهم الدراسات والتوصيات ذات الصلة التي ستضعها مؤسسة الفكر والبحث في مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن تسهيل التجارة بغية تحسين المواد الخام والثامنة والعاشرة من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارية. ونعرب عن امتناننا لحكومة منغوليا على نهوضها بهذه المهمة النبيلة واستمرارها في الاضطلاع بدور قيادي في المسائل المتعلقة بالبلدان النامية غير الساحلية. ونحث المنظمات الدولية والبلدان المانحة على أن تقدم الدعم للأنشطة التشغيلية لمؤسسة البحث والفكر المذكورة.

شكر وتقدير

نحن، وزراء تجارة البلدان النامية غير الساحلية، المجتمعين في إزولويني، مملكة سوازيلند، يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، نعرب عن تقديرنا العميق للأونرابل رئيس الوزراء الدكتور سيبوسيسو دلاميني برنابا على كلمته الافتتاحية الملهمة، ونشكر سلطات مملكة سوازيلند وشعبها على استضافة هذه المناسبة.